**قائمة المحتويات**

 **الجزء الأول :** الإطار الفكري والمنهجي.....................................................2 نشأة وتأسيس الكلية.................................................................. 2 طبيعة وأنواع البرامج التعليمية........................................................2 الاقسام الاكاديمية و برنامج البكالوريوس.................................................2 **الجزء الثاني :** الخطة الإستراتيجية لكلية القانون.........................................3 الرؤية والرسالة ........................................................3 الأهداف..........................................................................4 المخرجات ...........................................................................5 الخطة الاستراتيجية لكلية القانون ومحاورها.............................................6 المستوى الاول ( الخطة على مستوى الكلية ).........................................7 المستوى الثاني ( خطة الكلية على المستوى الجامعة )........................................8 المستوى الثالث ( خطة الكلية على المستوى الوطني )......................................9 التحليل الاستراتيجي- البيئة الداخلية.....................................................9 نقاط القوة...............................................................................9 نقاط الضعف.......................................................................11 التحليل الاستراتيجي- البيئة الخارجية.................................12 الفرص..............................................................12 التهديدات.......................................................................13 **الأهداف ومنهجية التنفيذ ( الخطة التنفيذية)**.........................................14

**الخطة الاستراتيجية لكلية القانون في جامعة الحسين بن طلال**

**الجزء الاول : الإطار الفكري والمنهجي - نشأة وتأسيس الكلية:-**

 تأسست كلية القانون عام 2016 تحت مسمى كلية القانون إيمانا من الجامعة بدور القانون وأهميته في تعزيز وتقوية البناء الحضاري والانساني للدولة الاردنية والمنطقة بشكل عام وذلك من خلال رفد كوادر بشرية قانونية مؤهلة للعمل في جميع المجالات الحقوقية .

 **طبيعة البرنامج التعليمي :-**

تقدم كلية القانون بجامعة الحسين بن طلال برنامجاً دراسياً واحداً على مستوى المرحلة الجامعية الأولى ( البكالوريوس ) ، حيث تمنح طلبـة القانون درجـة في القانون.

**الأقسام الأكاديمية وبرنامج البكالوريوس :-**

 تضم كلية القانون قسمين وهما قسم القانون العام وقسم القانون الخاص وهما مشتركان في برنامج البكالوريوس(بكالوريوس القانون) والجدول التالي يبين أقسام كلية القانون والبرنامج الذي تطرحه وعدد أعضاء هيئة التدريس الفعلي في كل قسم

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **القسم** | **العدد الفعلي لأعضاء هيئة التدريس** | **التخصصات المطروحة في كل قسم أكاديمي** |
| قسم القانون العام | 5 | بكالوريوس قانون |
| قسم القانون الخاص | 4 | بكالوريوس قانون |

**الجزء الثاني : الخطة الإستراتيجية لكلية القانون**

 **الرؤية:**

رؤيتنا تتمثل في ان كلية القانون كلية ريادية متميزة في التعليم القانوني والبحث العلمي ونشر الثقافة القانونية من خلال تبني برامج اكاديمية وبحثية متميزة ، تحقق التميز التعليمي والبحثى على المستويين الوطني والعالمي (وذلك بتقديم خدمات اكاديمية ونشاطات بحثية بمهنية عالية من خلال الاقسام الاكاديمية وأعضاء هيئة التدريس والطلبة)

 **الرسالة**:

 رسالتنا تتمثل في تخريج طلبة قانونين حاصلين على مستوى تعليمي متميز يعكس المستوى الأكاديمي القانوني الحديث والذي يؤهلهم للدخول مباشرة في مجالات المهن االقانونية المختلفة كالقضاء والمحاماة ومجال الإستشارات القانونية وتهيئتهم للدراسات العليا في القانون . فالكلية تسعى نحو التميز في موقعها الريادي في الأردن والمحيط الإقليمي من خلال العمل على رفع مستواها الأكاديمي ومتابعة التطورات العلمية ودمجها في خطط الكلية الدراسية والتنوع في إختصاصات الهيئة التدريسية ، فنحن في الكلية نحافظ على وجود هيئة تدريسية تقدم تعليم قانوني وأبحاث علمية راقية وتدريب الطلبة على مواجهة التحديات والتطورات ضمن مجال عملهم

**الأهداف**:

 تدريب وتأهيل طلبة لديهم القدرة بعد التخرج على تحقيق الأهداف التالية :

1. زرع وتعظيم قيم الإنتماء للوطن وجعل الطالب قادراً على تحمل المسؤولية مع حسن ووعي إجتماعي.
2. خلق الإبداع في التفكير والمهارات لحل المشكلات القانونية بكافة صورها ومساعدة القطاع الحقوقي والتشريعي على مواجهة التحديات اليومية .
3. تزويد الطالب بأصول المعرفة وبخلفية واسعة في أساسيات العلوم القانونية والعلوم الإنسانية وتأهيلهم بمهارات علمية وتنمية قدراتهم على التفكير والتحليل والإبداع.
4. إعداد القانونين المؤهلين علميا للاضطلاع بالمهمات القانونية والقدرة على تطوير مهاراتهم القانونية والشخصية من اجل التكيف مع المستجدات السريعة التي تواجههم في حياتهم المهنية كحقوقيين.
5. القدرة على القيام بالواجبات المناطة بهم كقانونين بمهنية عالية تلتزم بالقوانين والانظمة السارية وأخلاقيات مهنة المحاماه والوظائف القانونية الأخرى.
6. القدرة على مواصلة دراستهم العليـا فـي محـالات القانون أو في أي مجـال آخر ذو علاقة بمجال تخصصهم .
7. القدرة على توظيف مهاراتهم في الاتصال والعمل الجماعي والقيادة لخدمة مهنتهم كقانونيين
8. الادراك الكامل للدور الهام الذي يقوم به القانوني للمحافظة على سيادة القانون والأمن المجتمعي من خلال التقيد والإلتزام بالتشريعات النافذة وتطبيقها.
9. اجراء البحوث العلمية الاكاديمية والتطبيقية ونشرها لإثراء المعرفة والمساهمة في حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع .
10. تـــوقيع العديد من إتفاقيات البحث والتعاون العلمي والأكاديمي مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة المحلية والاقليمية.
11. تنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية العلمية لرفع المستوى العلمي والمعرفي في فروع القانون المختلفة
12. الجمع بين العلوم القانونية النظرية والتطبيقية والتدريب العملي كون الخريجين عناصر فاعلة للتطور التشريعي والتقدم القانوني في فروع القانون المختلفة .

**المخرجات:**

* أن يكون الطلبة قادرين على تطبيق المفاهيم العلمية القانونية في حل المشاكل القانونية التي تواجههم .
* ان يكون الطلبة قادرين على فهــــــــــم وتحليل النصوص التشريعية
* ان يكون الطلبة قادرين على التكييف القانوني من خلال فهمهم للمراكز القانونية
* ان يكون الطلبة قادرين على العمل مع الجماعة وبروح الفريق الواحد
* أن يكون الطلبة مدركين لاخلاقيات ومسؤليات مهنة الحقوقيين وخصوصا المحاماه.
* ان يكون الطلبة قادرين على بناء الشخصية القانونية والقدرة على الاتصال والقيادة
* ان يكون الطلبة مدركين لأهمية التعليم المستمر في تطوير مهاراتهم من خلال متابعتهم للتطور التشريعات وما يتم عليها من تعديلات .

**الخطة الإستراتيجية لكلية القانون ومحاورها:**

 تكمن خطة كلية القانون الاستراتيجية في جعل الكلية رائدة على المستويين المحلي والإقليمي في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع من خلال توفير بيئة أكاديمية محفزة للإبداع والتميز وتطوير الإمكانيات والموارد والخبرة المكتسبة والعلاقات الدولية ونظرة المجتمع الايجابية ، فيحقق برنامج البكالوريوس على متطلبات الجودة ويلبي احتياجات أسواق العمل المحلي والإقليمي ويضاهي مثيلاته في الدول المتطورة وستحسن الكلية نوعية البحث العلمي ونشره في المجلات الدولية المرموقة وتوجيهها نحو التطبيق العملي لحل مشاكل المجتمع القانونية والتشريعية ، وستنسج الكلية علاقات مهنية معمقة ودائمة مع جميع مؤسسات المجتمع والتواصل مع خريجيها لخلق شراكة في التطوير ولجعل الكلية مرجع قانوني للمعرفة وخدمة المجتمع. وتركز الخطة الاستراتيجية لكلية القانون في جامعة الحسين بن طلال على ثلاث مستويات أساسية وهي المستوى الأول (الخطة على مستوى الكلية ) ، والمستوى الثاني ( خطة الكلية على مستوى الجامعة ) ، والمستوى الثالث ( خطة الكلية على المستوى الوطني ).

 **المستوى الأول ( الخطة على مستوى الكلية )**

 ستعمل عمادة الكلية على تنفيذ ما يلي:-

 **أولا :** توثيق أواصر التعاون مع المؤسسات الرسمية الخدمية والتنموية والقطاعات القانونية في المحافظة وخاصة وزارة العدل والمحاكم على مختلف درجتها من خلال الزيارات العلمية للطلبة.

 **ثانيا:** التركيز على التعليم القانوني التطبيقي وتفعيل الزيارات الميدانية للطلبة للمواد التي تقتضي طبيعتها ذلك كالمواد الاجرائية(قانون أصول المحاكمات الجزائية , قانون أصول المحاكمات المدنية) .

 **ثالثا :** العمل على تأسيس مبنى للكلية ليتسى لنا تهيئة جو أكاديمي ومعرفي يحاكي الواقع التطبيقي الذي سيواجه الطلبه عند تخريجهم كما هو الحال في قاعات المحاكمات الصورية

**رابعا :** العمل على استمرارية التنافسية للكلية مع الكليات المماثلة في الأردن في مجالات المسابقات البحثية والمشاركة في المؤتمرات وورش العمل للطلبة .

**خامسا** : العمل على عقد الندوات وورش العمل المرتبطة بالكلية في كل عام .

**سادسا:** تطبيق المفاهيم والاستراتيجيات الحديثة في التعليم : التعليم الالكتروني ، التعليم عن بعد ، والتعليم المدمج وحوسبة العديد من المساقات وحسب متطلبات المرحلة الحالية ( في ظل جائحة كورونا ) والمرحلة المستقبلية.

**المستوى الثاني (الخطة الكلية على المستوى الجامعة )**

ستعمل عمادة الكلية وبالتنسيق مع مختلف الكليات والمراكز الأكاديمية والإدارية في الجامعة على تنفيذ ما يلي:

 **اولا :** العمل على عقد دورات تدريبية للجهات الراغبة حول العديد من المواضيع ذات الطابع القانوني والتشريعي.

**ثانيا :** المساهمة بمراجعة التعليمات والأنظمة المختلفة في الجامعية وتقديم التوصيات بخصوصها للجهات المختصة .

 ثالثا : التعاون والتنسيق لغايات عقد ندوات وورش عمل مشتركة تتناول مختلف المجالات.

 **رابعا :** تعزيز البرامج الدراسية في الكلية من خلال إنشاء برامج دراسية جديدة وفريدة تواكب التطور التكنولوجي ضمن برنامج الماجستير

**خامساً:** التعاون المستمر مع المراكز والوحدات الأساسية في الجامعة لضمان تطوير واستمرارية العمل.

 **سادسا :** تفعيل دور قاعات المحاكم الصورية لما فيه خدمة الجامعة والطلبة

 **(المستوى الثالث الخطة الكلية على المستوى الوطني )**

 ستعمل عمادة الكلية وبالتنسيق مع مختلف الجهات الرسمية المعنية العمل على تنفيذ ما يلى:-

 **أولا :** العمل على عقد ندوات وورش عمل في المجالات القانونية المختلفة.

 ثانيا: المشاركة الفعالة في الفعاليات الرسمية التي يقيمها المجتمع المحلي ، من أجل التوأمة بين الكلية والمجتمع المحلي.

 **ثالثا :** التواصل والتعاون الأكاديمي بين الكلية وكليات الحقوق في الأردن .

**رابعا:** التواصل مع الجهات المختصة في بتنفيذ وتطبيق القانون في مدينة معان ، وبحث سبل التعاون وتقديم المساعدة اللازمة.

 **خامسا :** العمل على إرساء فكرة التشاركية مع مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة والقطاعات القانونية .

 **سادسا:** إجراء الدراسات القانونية وخصوصا تلك المرتبطة بإقليم الجنوب .

 **التحليل الاستراتيجي- البيئة الداخلية**

 **نقاط القوة**

 ابرز نقاط القوة هي كما يلي :

* التخطيط الإستراتيجي .
* تعمل الكلية على توفير فرص التعلم للطلاب ومصادر التعلم الذاتي والتي تتلاءم مع انماط التعلم المستخدمة .
* للكلية هيكل تنظيمي ملائم ومعتمد .
* نمط القيادة والإدارة على مستوى الأقسام والكلية ديمقراطي لفاعلية مجالس الأقسام ومجلس الكلية
* وجود قواعد واضحة ومعلنة تتسم بالشفافية للقبول في الكلية.
* توفر الكلية الأنشطة الطلابية العلمية والثقافية والرياضية والإجتماعية للطلاب وتحرص على زيادة نسبة مشاركة الطلاب فيها .
* البرامج التعليمية التي تقدمها الكلية تلبي , من حيث تنوعها ومحتواها ، احتياجات سوق العمل .
* تهتم الكلية بوجود آليات فعّالة لتوثيق نتائج الامتحانات ، ويتم إعلام الطلاب بنتائج التقويم المختلفة عبر الوسائل المناسبة ، وتضع الكلية قواعد موثقة للتعامل مع تظلمات الطلاب من نتائج الامتحان وتعلنها وتراقب تطبيقها .
* يتوافر بالكلية قاعة محاكمة صورية ملائمة للعملية التعليمية .
* يوجد بالكلية نخبة من أعضاء هيئة التدريس ذوي الكفاءة والتميز وتنوع المدارس العلمية .
* تحرس الكلية على المتابعة الدورية لتقارير البرامج والمواد الدراسية ، وملفات المواد الدراسية ، والبحث العلمي .
* ينشر أعضاء هيئة التدريس العديد من بحوثهم في المجلات والدوريات العلمية الدولية
* توافر نظام فعال لحفظ وإتاحة تداول الوثائق والمخاطبات الرسمية
* وجود بعض الاتفاقيات بين الكلية وعدد من المؤسسات الحكومية
* وجود نظام وآلية لتلقي الشكاوي والمقترحات من الطلاب ، وآليات للمتابعة واتخاذ القرارات التصحيحية لمعالجة الممارسات غير العادلة.
* توجد قاعدة بيانات متكاملة للكلية كموقع على الإنترنت ، وخدمة الإنترنت متاحة لأعضاء هيئة التدريس وللطلاب .
* مشاركة الأطراف المجتمعية في مجلس الكلية.
* يوجد بعض المشروعات البحثية الممولة من مؤسسات بحثية متعددة ، ويشارك بعض أعضاء هيئة التدريس في تحكيم أبحاث ومناقشة الرسائل الجامعية.
* مشاركة بعض من أعضاء هيئة التدريس في العمل النقابي والجمعيات الوطنية والدولية.

  **نقاط الضعف**

* عدم وجود مبنى خاص ومستقل للكلية.
* النقص في أعداد هيئة التدريس في بعض المجالات المعرفية لتحقيق معايير الاعتماد الخاص.
* عدم ملائمة أعداد الطلاب المقبولين مع الموارد المتاحة للكلية وفي بعض أقسامها .
* وجود عجز كمي ونوعي في تجهيزات موقع الكلية الحالي.
* عدم توفر مصادر لتنمية التمويل الذاتي بالكلية.
* ضعف الاقبال على تقديم مشاريع بحثي من خلال عمادة البحث العلمي.
* ضعف فاعلية التطبيقات القضائية والقانونية للطلاب .
* القصور في توفير حزم تدريبية شاملة ومتنوعة لتلبي النقص الحاصل في بعض المجالات القانونية في الحياة العملية .
* عدم وجود اليـة لقياس رضا الأطراف المجتمعية عن جودة الخدمات التي تقدمها الكلية للمجتمع الخارجي.
* القصور في تدريب القيادات وعدم وجود برامج تدريبية فعّالة .
* عدم وجود خطط للترويج وتسويق الكلية بالدول العربية لجذب المزيد من الطلاب الوافدين ، ولا تقدم الكلية منحا دراسية للطلاب من خارج البلاد .
* غياب المعايير الموضوعية لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس.
* ضعف التسويق والتعريف بالكلية.

**التحليل الاستراتيجي- البيئة الخارجية**

 **الفرص**

* كلية القانون هي الكلية الأولى في محافظة معان .
* توفر فرص لتمويل مشاريع الكلية والتجهيزات والمباني والاستفادة من المنح الخارجية . استثمار العلاقات مع المؤسات الحكومية والأهلية والخاصة
* زيادة الوعي المجتمعي للعمل الحقوقي
* توفر إمكانية التعليم عن بعد وتطور تكنولوجيا المعلومات .
* التواصل مع المؤسسات الخارجية في المجالين الأكاديمي والبحثي .
* إمكانية استحداث برامج وأقسام جديدة في المستقبل وفقاً لاحتياجات سوق العمل والمجتمع .
* أعادة هيكلة الكلية لتحقيق أهدافها .

**التهديدات**

* التغيرات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة والمتلاحقة ، والتطورات التكنولوجية المتسارعة ، وصعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة .
* استنكاف العدد الكبير من أعضاء هيئة التدريس عن التعيين .
* إستقطاب الجامعات العربية والأجنبية والخاصة لأعضاء هيئة التدريس مما يؤدي إلى هجرة العقول والكفاءات الوطنية الأردنية الى خارج الوطن .
* تقليص الموازنات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي .
* سياسات القبول وتناقص أعداد المقبولين في الكلية .
* الزيادة في أعداد الخريجين القانون ، مما يؤدى إلى تشبع سوق العمل
* ضعف الرواتب وإنخفاض الدخول والتي لاتتلائم ومستوى المعيشة .

**الاهداف ومنهجية التنفيذ ( الخطة التنفيذية )**

 يتضمن الجزء التالي غايات وأهداف كلية القانون والدوافع وراء اختيارها وعلاقتها مع التخطيط الاستراتيجي علما أن جميع هذه الأهداف تنسجم مع أهداف الجامعة . كما وتشمل على المنهجيات المتبعة لتحقيق ذلك وطرق القياس